S/PV.7121

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٢١**

الأربعاء، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايته	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأرجنتين	السيد أويارزابال
	الأردن	السيد حمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد تساو يونغ
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد شيرمان
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2014/105)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1424628 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2014/105)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي غينيا – بيساو وكوت ديفوار وموزامبيق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خوسيه راموس – هورتا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد راموس هورتا، الذي ينضم إلى جلسة اليوم، عن طريق التداول بالفيديو، من بيساو.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، إلى المشاركة في هذه الجلسة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/105، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راموس – هورتا.

السيد راموس هورتا (تكلم بالإنكليزية): بينما أتكلم هنا من بيساو، أود أن أُعلم المجلس بأن بصحبتي فريقي المخلص جدا، المتمثل في أسرة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والذي يحافظ على جود الأمم المتحدة هنا. يوجد إلى يميني السيد غانا فوفانغ، نائب الممثل الخاص للأمين العام والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ويوجد إلى يساري رئيس ديواني؛ ويليه من اليسار إلى اليمين، مدير إدارتنا، غوادلوب سوسا، ورئيس قسم حقوق الإنسان أنتيرو لوبيز، ورئيس قسم المساعدات المقدمة في مجال إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، مارتينيو شاشيوا، ورئيسة قسم الشؤون السياسية، ليندا دي سوزا، ورودي فلوريس وهو أيضا من قسم الشؤون السياسية، ومسافري بروسبر، من وحدة التخطيط الاستراتيجي، ورالوكا إيدون، من مكتب دعم بناء السلام. ويجلس باقي الموظفين الذين لم يجدوا مكانا على الطاولة، وراءنا في القاعة. ونتقدم جميعا سيدتي الرئيسة بتحياتنا الحارة لك ولأعضاء مجلس الأمن.

ونود أن نعرب عن بالغ رضانا وتقديرنا للبيان الرئاسي (S/PRST/2013/19) الصادر عن المجلس نتيجة لتفاعلنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. ويغطي تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2014/105) التطورات التي حدثت في غينيا – بيساو، منذ أخر إحاطة إعلامية قدمتها في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (انظر S/PV.7070). وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض التطورات الحاصلة منذ صياغة التقرير.

على الجبهة السياسية، وبعد تأخير كبير، عقد أكبر حزب، الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر، مؤتمره الوطني خلال الفترة من ٢ إلى ١١ شباط/فبراير. وانتُخب السيد دومنغوس سيموس بيريرا، الوزير السابق للأشغال العامة والبنية التحتية في عهد الرئيس السابق كومبا يالا والأمين

التنفيذي السابق لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، رئيسا للحزب بحصوله على أكثر من ٦٠ في المائة من الأصوات. وحصل المرشح الذي فاز بثاني أكبر عدد من الأصوات، بريما كامارا، وهو رئيس غرفة تجارة غينيا – بيساو، على ٣٧ في المائة من الأصوات.

ورغم أن السباق الانتخابي كان مريرا، اعترف المرشحون الخاسرون بطيب نفس بهزيمتهم. ودعا السيد سيموس بيريرا، من جانبه، منافسيه إلى الانضمام إليه من أجل تعزيز المصالحة والوحدة في الحزب. ويوفر انتخاب السيد سيموس بيريرا أملا حقيقيا في بروز جيل جديد من القادة، ويعزز التغييرات المطلوبة في البلد. وقد ولد انتخابه جوا إيجابيا للغاية في جميع أنحاء البلد. وهو يواجه تحديا يتمثل في توحيد الحزب.

ومع ذلك، لا تزال ثمة قضايا عالقة بين السيد بيريرا، الذي يدعمه أنصاره في الحزب، والمرشح الذي حصل على ثاني أعلى عدد من الأصوات، السيد كامارا، بما في ذلك في ما يخص تشكيل اللجنة المركزية والمكتب السياسي. والمفاوضات جارية بين السيد بيريرا والسيد كامارا. وأواصل إشراك الجميع في حوار نشط وتقديم الأفكار والمشورة عندما يُطلب مني ذلك. وأنا واثق من أنهما سيصلان إلى التسويات الضرورية لإتاحة تحقيق الاستقرار والحوكمة.

وبينما يُتوقع أن يقود السيد بيريرا الحزب الأفريقي في الانتخابات التشريعية، المقرر الآن إجراؤها في ١٣ نيسان/أبريل بموجب مرسوم رئاسي صدر مؤخرا، لا تزال المناقشات جارية داخل الحزب، بشأن المرشح الجدير بالدعم في الانتخابات الرئاسية.

وتواصلت الانقسامات الحاصلة في ثاني أكبر حزب، حزب التجديد الاجتماعي، وأدت إلى ظهور أربعة مرشحين للرئاسة من بين كبار أعضاء الحزب. وبينما أعلن الزعيم التاريخي للحزب ومؤسسه، الرئيس السابق كومبا يالا، على الملأ أنه سيعتزل العمل السياسي وقرر تأييد ترشيح السيد نونو نا بيان، مدير الطيران المدني في البلد، للانتخابات الرئاسية، اختار الحزب نفسه السيد آبل إنكادا، وهو رجل أعمال معروف ونائب رئيس غرفة التجارة، مرشحا رسميا له للرئاسة. وفي معارضة لقرار الحزب، أعلن اثنان من أبرز الأعضاء ترشحهما كمستقلين.

ويُظهر تكاثر المرشحين المستقلين الطابع المجزأ للسياسة في البلد، والذي تفاقم جراء الأزمة التي حدثت منذ الانقلاب الذي حصل في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويوجد حتى الآن ١٢ مرشحا، ثمانية مستقلين وأربعة من الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الأفريقي، وكلهم يتنافسون على الرئاسة. ويختصر مرسوم رئاسي صدر أمس، المهل الزمنية القانونية للسماح بتنظيم الانتخابات في ١٣ نيسان/أبريل ويحدد تاريخ ٥ آذار/مارس كأجل نهائي للمرشحين لتقديم طلبات ترشحهم إلى المحكمة العليا من أجل خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وتشير المحكمة العليا إلى أنها بحاجة إلى حوالي ١٢ يوما للتدقيق بشكل ملائم في قائمة المرشحين. ومن المتوقع خوض نحو ٤٠ حزبا سياسيا الانتخابات البرلمانية. لكن ربما تكون المحكمة العليا قادرة على التدقيق في قائمة المرشحين في حوالي خمسة أيام، وذلك بناء على نظام البيانات الإلكترونية القائم، الذي تبرع به وأنشأه مختصون تيموريون في مجال الانتخابات وتكنولوجيا المعلومات.

وكما ذكرت من قبل، فإنه بعد إجراء عملية مشاورات مع أصحاب المصلحة، ولا سيما الأطراف الفاعلة السياسية الوطنية، فضلا عن الشركاء الدوليين، أعلن الرئيس الانتقالي ناماجو رسميا في ٢١ شباط/فبراير عن أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ستُعقد أخيرا في ١٣ نيسان/أبريل.

إن ذلك التعديل له ما يبرره والغاية منه الانتهاء من العملية الرائدة لتسجيل الناخبين في جميع أرجاء البلاد، وهي عملية قائمة على تكنولوجيا المعلومات، بينما يجري أيضاً ضمان توفر الإرادة السياسية. وإذا ما سار كل شيء على ما يرام، يمكن عندها الانتهاء من العملية الانتخابية قبل المناقشات التي سيجريها مجلس الأمن في أيار/مايو بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

في ١٠ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة عن الانتهاء من عملية تسجيل الناخبين. يجري العمل حالياً على فترة الـ ١٥ يوما المخصصة لعرض وتصويب قوائم الناخبين المؤقتة، وقد بدأت تلك العملية في ١٨ شباط/فبراير. ومن المتوقع الفراغ من تجهيز القائمة النهائية للناخبين في نهاية الأسبوع المقبل. تشير الأرقام المؤقتة إلى أنه تم تسجيل أكثر ٠٠٠ ٧٧٠ ناخب. وهذا العدد يمثل على الأقل ٩٥ في المائة من عدد السكان الذين يحق لهم التصويت والبالغ عددهم ٩٦١ ٨١٠ نسمة. هذا حقاً سجل مدهش ويبعث على الإعجاب.

إن المفوضية الوطنية للانتخابات، بفضل ما تتلقاه من دعم فني من فريق خبراء دولي تم استئجاره من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقوم حاليا بالتأكد من توفر جميع الخدمات اللوجستية للقيام بالعمليات الانتخابية. وتم تسلم أول دفعة من المواد الانتخابية في ١٢ شباط/فبراير. كذلك سيتم القيام بحملة توعية تتمثل في التثقيف المدني. أود أن أشيد بجميع الجهات المانحة للعملية الانتخابية، لا سيما تيمور – ليشتي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ونيجيريا، والتي ساهمت في صندوق التبرعات المشترك الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأنشطة التي تقوم بها المفوضية الوطنية للانتخابات، وأخص بالذكر سخاء الاتحاد الأوروبي.

لقد حققت عملية تسجيل الناخبين نجاحا لا يمكن إنكاره. ولا بد من الثناء على تيمور – ليشتي، ونيجيريا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما قدمته من دعم للعملية ومساهمتها بالمعدات اللازمة للقيام بهذه الخطوة الأساسية للتمكين من القيام بالعملية الانتخابية واستعادة النظام الدستوري. ومن الجدير بالذكر، أن تيمور – ليشتي خصصت ستة ملايين دولار، ونشرت ما يزيد على ٢٠ مستشاراً واختصاصياً في تكنولوجيا المعلومات من أبناء تيمور، يعملون جميعاً على مدار الساعة في بيئة صعبة جداً. وقد أنفقت الجماعة الاقتصادية حتى الآن ٥,٦ مليون دولار. وقدمت نيجيريا لمكتب الدعم التقني للانتخابات ما يزيد على مليوني دولار دعماً للأنشطة والاحتياجات.

يجري حالياً تنفيذ خطة وطنية لأمن الانتخابات يدعمها على الصعيد التشغيلي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في بيساو بالاقتران بإنشاء مراكز قيادة وطنية مشتركة تتصدرها الشرطة. وسيقوم الجيش بدور مخصص له في ذلك الشأن. وفي ذلك الإطار، أُجري في ١٤ شباط/فبراير تدريب ناجح لـ ٦٠ ضابطاً من كبار ضباط الشرطة في معهد الدفاع الوطني بدعم من مكتب الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع في الأسابيع القليلة المقبلة أن يتلقى التدريب ٥٠٠ ١ من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين الوطنيين، في شراكة بين مكتب الأمم المتحدة والبرازيل. كذلك سيعزز مكتب الأمم المتحدة بصورة تدريجية من وجوده في المناطق خلال عملية الانتخابات.

بينما نُبقي في الأذهان أن العمل جار حاليا على حسم القضايا داخل الحزب، وهذا متوقع في هذا النوع من السيناريوهات، تتوفر الشروط الفنية للانتخابات ولا ينبغي النظر في أي تأخير آخر. وفي نهاية المطاف، ستعقد الانتخابات في موعد لا يتجاوز ١٣ نيسان/إبريل، ولا ينبغي إطلاقاً قبول أي أعذار أخرى. وما أعرب عنه المجلس من دعم في ذلك الصدد سيكون موضع تقدير كبير.

كل يوم يمر يؤثر على الاقتصاد وعلى سُبل عيش الناس. ولاحظت بعثة صندوق النقد الدولي الموفدة إلى بيساو في وقت سابق من هذا الشهر أن الاقتصاد تضرر بشدة جراء الآثار الاقتصادية والسياسية للانقلاب الذي وقع في نيسان/إبريل ٢٠١٢ ولم يتعاف منها بعد. من المرجح أن الاقتصاد لم ينمو في عام ٢٠١٣ إلا بنسبة ٠,٣ في المائة. وأصبح لموظفي الخدمة المدنية حاليا استحقاقات رواتب عن ثلاثة أشهر على الأقل، وفي العديد من الأسر فإن ذلك هو مصدر الدخل الوحيد. وتدهورت الحالة الإنسانية، على الرغم من الدعم المباشر الذي يقدمه الشركاء الدوليون للسكان من خلال وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

أحض جميع أصحاب المصالح على القيام بدورهم لضمان إجراء انتخابات ذات معنى في مناخ يسوده السلام والأمن. ولا بد من تمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع. وفي الوقت نفسه، يتعين على جميع الأحزاب السياسية ومؤيديها أن تقوم بدورها لضمان مناخ يسوده السلام والأمن. ولا بد من إشراك وسائط الإعلام في التغطية الإخبارية على نحو منصف وعادل وغير متحيز.

ويجب على قوات الدفاع والمؤسسات الأمنية أن تتصرف في حدود الأدوار المنوطة بها، كما نص على ذلك الدستور والقوانين المحددة، والامتناع عن أي شكل من أشكال التدخل والتخويف. كما ينبغي ضمان أمن مؤسسات الدولة، بما في ذلك تلك المشتركة في العملية الانتخابية بالإضافة إلى أمن جميع المرشحين.

بينما أدرك تاريخ حكم القوة في البلد ومجموعة الحوادث التي أُبلغ عنها، ومع دنو موعد الانتخابات، لا يوجد لدي أي سبب محدد حتى الآن يحملني على القول بأن قوات الدفاع والمؤسسات الأمنية سوف تتدخل في العملية. سنظل يقظين بينما نسعى إلى الحصول على دعم المجلس في ذلك الصدد.

وبصورة مماثلة، أعتقد أن الأحزاب السياسية والمرشحين مؤيديهم سوف يتحلون بأقصى درجة من الانضباطية والاحترام الكامل لقرار الشعب ونتائج الانتخابات التي ستعلنها المحكمة العليا، وكما يعرف المجلس لها القول الفصل في حالة ورود شكاوى تتعلق بالانتخابات وهي أيضاً التي ستعلن النتائج النهائية. وأوصي بأن ينظر مجلس الأمن في اتخاذ رد قوي وسريع، بما في ذلك فرض جزاءات مستهدفة ضد أي محاولة ترمي إلى تقويض العملية الانتخابية والاستقرار بعد انتهاء الانتخابات.

من دواعي الأسف، أن ألاحظ عجز السلطات عن متابعة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الجسيمة، من قبيل ضرب وزير النقل والاتصالات في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كذلك مما يبعث على القلق، أنه لم يتخذ أي إجراء قضائي حاسم بشأن انتهاك سلامة السفارة النيجيرية، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أو فيما يتعلق بحالة إساءة وُجهت لمواطنين سوريين مزعومين كانوا مسافرين إلى البرتغال بجوازات سفر تركية مزورة، على الرغم من أنه اكتُمل التحقيق في ذلك.

بينما أثني على الشركاء الدوليين لمساهماتهم السخية التي مكنت من إجراء الانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري، أود أن أحضهم على أن يتطلعوا إلى ما بعد المرحلة الانتقالية بعد الانتخابات. سوف تواجه الحكومة المنتخبة حديثا تحديات هائلة، من الأهمية البالغة أن يكون الشركاء الدوليون على استعداد لاستئناف المشاركة مع البلد من اليوم الأول بعد تنصيب سلطات جديدة منتخبة ديمقراطيا. وهذا يعني بالتحديد تقديم المساعدة والدعم الطارئين للإصلاحات الحيوية

قبل انعقاد مؤتمر لإعلان التبرعات سيُعالج بصورة شاملة بناء الدولة بشكل عام والاحتياجات الإنمائية للبلد.

إن التسريع في الإصلاحات في قطاعي الدفاع والأمن، بما في ذلك القيام بتحديث عاجل للقوات المسلحة، ومن ثم تعزيز الرقابة المدنية، أمر بالغ الأهمية لتوطيد الاستقرار والحكم الديمقراطي في غينيا – بيساو. ولا بد من دعم استراتيجيات التسريح وإعادة الإدماج بعد الانتخابات فوراً، إلى جانب إصلاحات الأمن الداخلي الموجهة نحو المجتمع، ودعم استقلال السلطة القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب فضلا عن مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإتجار بالمخدرات.

إنَّ عقودا من الإهمال وعدم الاستقرار في غينيا – بيساو جعلت المؤسسات غير فعّالة، ينهشها الفساد وتنخرها القوة العسكرية. وفي فترة ما بعد الانتخابات، هناك ضرورة للبدء في إعادة بناء مؤسسات الدولة. وتتمثل الاستجابة البرنامجية في برنامج تحسين فعالية الحكومة. وقد زودت أنا والموظفون العاملون معي شركاءنا الوطنيين والدوليين بموجز تنفيذي لما أعتقد أنه ينبغي أن يكون دور المجتمع الدولي في مساعدة غينيا – بيساو على مسار الإصلاح والتحديث والتنمية المستدامة في أعقاب الانتخابات.

والتواجد المؤقت لمستشارين دوليين مؤهلين يشتركون في الصلاحيات التنفيذية في مكاتب مشتركة في الهياكل الحاسمة لصنع القرار داخل الخدمة المدنية أمر أساسي للاستقرار الدائم والحوكمة الديمقراطية وتنمية البلد، لأنه سيتيح كسب ثقة الشركاء الدوليين.

ومع أنَّ إصلاح وتحديث القوات المسلحة والمؤسسات الأمنية ينبغي أن يبقيا أولوية رئيسية للسلطات المنتخَبة ديمقراطيا بعد الانتخابات العامة، سيكون من المهم أيضا إعادة بناء مؤسسات الدولة الأخرى، ولا سيما المؤسسات القضائية والإدارة العامة إجمالا.

وآمل أن تنظر الهيئات المتعددة الأطراف والإقليمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء الإقليميين والثنائيين، جدِّيا في مشروع الاستراتيجية الجاري إتاحته الآن وأن تبدأ المشاورات فورا بغية الاتفاق على كيفية مساعدة غينيا – بيساو وسلطاتها الشرعية على أفضل وجه في المضيّ قدُما دون مزيد من الإبطاء

وأقترح إصدار بيان رئاسي يدعم هذه الاعتبارات الأساسية لأن من شأن ذلك مساعدتنا في عملنا الميداني طوال العملية الانتخابية الجارية وما بعدها.

أخيرا، أود أن أعرب عن الامتنان لموظفي الأمم المتحدة، في المقرّ والميدان كليهما، وللشركاء الدوليين الآخرين العاملين معنا في غينيا – بيساو، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذين يظهرون دائما قدرا كبيرا من الكفاءة المهنية والتفاني.

وأنا أدعو لكم دائما، سيدتي الرئيسة، ولجميع أعضاء المجلس الآخرين وكذلك للأمين العام. وأتوسَّل إلى الله القدير والرحيم أن يواصل منحكم جميعا حكمة غير متناهية، فيما تحاولون إحلال السلام في عالمنا المضطرب. وعسى الله أن يباركنا جميعا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد راموس – هورتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسفير باتريوتا.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى دعوتي إلى تقديم

إحاطة إعلامية لمجلس الأمن بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسيه راموس – هورتا، على إحاطته الإعلامية وقيادته المتميزة في هذه المرحلة الدقيقة جدا من تاريخ غينيا – بيساو.

وكما ذُكِر، فقد قبلتُ دعوة من الممثل الخاص للأمين العام إلى زيارة البلد في أواخر الشهر المنصرم. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب دعم بناء السلام على دعمهم للزيارة. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة، جودي تشِنغ – هوبكتر، على مرافقتها لي في إظهار لالتزامها المستمرّ.

وأثناء زيارتي التي دامت أربعة أيام إلى بيساو، تكلمت مع طائفة واسعة من المحاورين، بما في ذلك السلطات الانتقالية والجهات السياسية الفاعلة وموظفون في الخدمة المدنية ومنظمات مجتمع مدني والشركاء الدوليون. وأكَّدت في جميع تلك الاجتماعات أنّ الانتخابات الحرة والشفافة والعودة إلى النظام الدستوري أمر أساسي للاستئناف الكامل للتعاون الدولي الذي تمسّ الحاجة إليه.

لقد وجدتُ بلدا في محنة اقتصادية خطيرة، على الرغم من موارده وإمكانته البشرية والمادية. فتداعيات انقلاب عام ٢٠١٢ أصابت الفئات الأكثر فقرا وضعفا بأقسى ضرباتها، ويبدو أنها لم تضرّ بمنفذيه ضررا ملحوظا. ويبدو أنّ ثمة حاجة إلى أن يسارع المجتمع الدولي بالتدبر في الأمر لتجنُّب هذه التداعيات المعوجة.

وفي الاتصالات مع الشركاء الدوليين، استطعتُ أن أحدد سيناريو لتحسين التنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فالسياق الإقليمي الإيجابي عامل رئيسي للاستقرار في غينيا – بيساو. وسأواصل العمل من أجل أن تكتسب تلك التوجهات الإيجابية مزيدا من الزخم.

وفي الاجتماعات مع السلطات الانتقالية المختلفة، بما فيها السلطة العسكرية، استطعت ملاحظة الحقائق المعقدة جدا المتعلقة بتحديث قطاعَي الأمن والدفاع. ومع أنه يبدو أنّ هناك توافق آراء وطنيا حول مدى إلحاح تحديث القطاع الأمني بل وحتى حول الطرائق الرئيسية له، فإنّ الأفكار المبسَّطة حول دور القوى العسكرية في السياسة، دون أي مراعاة تقريبا للعلاقات المدنية – العسكرية ولسلوك النخبة السياسية، ليست لها سوى فائدة عملية محدودة

واتباع نهج أشمل أمر ضروري. فالتحديث المجدي يستلزم فهما كافيا للعوامل التاريخية والاجتماعية الكامنة التي تسهم في عدم الاستقرار السياسي منذ الاستقلال، وكذلك منذ صراع عام ١٩٩٨. وهو سيتطلب دعما مطَّردا للحوار السياسي وإصلاح الدولة وتحديث هياكلها الرئيسية، من الشرطة والسلطة القضائية إلى الإدارة والخدمات العامة.

وسيتعيَّن أن تضمن أي عملية فعّالة عدم تصنيف أي مجموعة اجتماعية أو أيّ صاحب مصلحة باعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية وعدم جعلهم يشعرون بذلك والاعتراف بالإسهامات المختلفة في عملية التقدّم المؤسسي في أجواء وطنية تعددية وديمقراطية تتيح فرصا متكافئة للجميع.

والتنسيق الدولي بين الأطراف الفاعلة الرئيسية الداعمة لإصلاح القطاع الأمني في غينيا – بيساو سيبقى هاما. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع يؤهلها للقيام بدور محوري، بما في ذلك عبْر الوجود المعزَّز لبعثة الجماعة في غينيا – بيساو. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون جاهزا للوقوف على نحو حازم وسريع خلف قيادة الممثل الخاص للأمين العام وجهوده الداعمة.

وقد أُعجِبتُ باستعداد الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين في بيساو، مثل الجماعة الاقتصادية والاتحاد الأوروبي، للاستجابة لهذه الدعوة. وبعد الانتخابات، سيُعيد بلدي، البرازيل، تقييم آفاق استئناف التعاون في هذا المجال.

لا تزال الجريمة الدولية والاتجار بالمخدرات شاغلَين رئيسيين في أوساط المحاورين الدوليين، على الرغم من التقييمات التي تُشير إلى انحسار نسبي. وأثار المحاورون الوطنيون مسألة صيد الأسماك غير النظامي وتراخيص قطع الأخشاب بصفتها تحديا ناشئا. وتبقى القيود المؤسسية والحالة السياسية والافتقار إلى موارد إنفاذ القوانين عقبات كبيرة. وهناك فرصة طيبة لكسب التأييد لنهج يركز على تعزيز جمع العائدات بصورة شفافة وعلى دعم القدرات المحلية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية

وقد زاد اقتناعي بأنّ الإفلات من العقاب في غينيا – بيساو ناجم عن الاضطراب السياسي الدائم وضعف المؤسسات والعقبات التي لم يتمّ حلها في العلاقات المدنية – العسكرية. واتباع نهج متكامل قادر على تدعيم المُلكية الوطنية لالتزام متجدد بالديمقراطية وبمجتمع أكثر شمولا سيحقق أفضل النتائج.

وأثناء وجودي في بيساو، أتيح لي أن أشهد مساهمة تيمور – ليشتي القيِّمة في دعم عملية تسجيل الناخبين. وأهمية هذه العملية تتجاوز الانتخابات المقبلة.فهي تمكّن من ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، ولكنها يمكن أن تفيد في أغراض التخطيط وصنع السياسات أيضا. وإنني أحيِّي شعب غينيا – بيساو على الحماسة التي شارك بها في عملية التسجيل، ممّا أتاح حدوث زيادة تاريخية في عدد الناخبين في أنحاء البلد. لذا، يمكن للانتخابات القادمة أن تكون أهمّ خطوة نحو توطيد الديمقراطية في تاريخ غينيا – بيساو.

وفي ضوء تمديد تسجيل الناخبين، فإنّ ما نتج عنه من تغيير مواعيد الانتخابات لا يعني بالضرورة غياب الالتزام. فالجودة التقنية للانتخابات، والتي تمثل عملية التسجيل عاملا رئيسيا فيها، هامة بالقدر نفسه.

وأرحب بانتخاب قائد جديد للحزب الرئيسي في غينيا – بيساو، الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا – بيساو والرأس الأخضر. واختيار الأحزاب المختلفة للمرشَّحين ونجاح عملية التسجيل في ظروف صعبة يمكن أن يُسهما في إيجاد الديناميات الإيجابية لاستعادة الديمقراطية، على الرغم من التحديات العديدة الماثلة أمامنا.

وإنني أؤيد تماما دعوة الممثل الخاص للأمين العام جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى تجاوز انقساماتها السياسية والانتقال إلى المرحلة التالية والسير بسلام وحزم نحو فصل جديد في الحياة السياسية للبلد دون مزيد من الإبطاء – فصل جديد يمكن بلوغه، وأعتقد أنّ لجنة بناء السلام يمكن أن تؤدي دورا استراتيجيا بنَّاء فيه.

وعلى الجبهة الاقتصادية، فإن أثير الاضطراب السياسي على الاقتصاد مدمِّر. والمالية العامة في حالة سيئة جدا. وكان لسحْب المساعدة الدولية تأثير مباشر على الخدمات العامة والنشاط الاقتصادي.

وهناك تناقض صارخ بين انعدام الأمن الغذائي في غينيا – بيساو وتربتها الخصبة.

إن الاعتماد على جوز الكاجو يشكل تحدياً رئيسياً. وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2014/105)، يعتمد نصف السكان في دخلهم الأساسي على مبيعات جوز الكاجو. وثمة بدائل ترمي إلى تنويع الاقتصاد تتراوح من تجهيز جوز الكاجو وتحفيز إنتاج المحاصيل الأخرى، بما في ذلك الأرز، والمنيهوت، والفاصوليا وتعزيز مصائد الأسماك، إلى الاستثمار

في قطاعي التعدين والسياحة. ويمكن أن يؤدي قطاع الخدمات اللوجستية دوراً هاماً مع تشييد ميناء عميق المياه في بوبا، حيث الظروف الطبيعية مواتية هناك.

وبسبب عدم وجود سلطات شرعية، لم أتمكن من مناقشة الأولويات الاستراتيجية والطويلة الأجل لعملية بناء السلام مع صناع القرار الوطني. ومع ذلك، أود أن أقدم بعض الاستنتاجات التي ربما تساعد على توفير استراتيجية لمشاركتنا الجماعية مع غينيا – بيساو، وقياس التقدم المحرز في خطة بناء السلام، بما في ذلك بهدف الاشتراك مع السلطات الشرعية في المستقبل.

أولاً، إن الشركاء الدوليين لغينيا – بيساو، لا سيما الموجودون في المنطقة، يؤدون دوراً حاسماً في تعزيز الاستقرار. ولكي تتحقق تلك المساهمة بأنجع طريقة ممكنة، من الجوهري وجود تنسيق سياسي قوي. ذلك أحد المجالات الواضحة لمشاركة لجنة بناء السلام.

ثانياً، أود أن أبرز رؤية الممثل الخاص للأمين العام، راموس – هورتا بشأن الدعم الدولي المكثف لبرنامج بناء الدولة بعد الانتخابات. إن التشكيل الخاص بغينيا – بيساو التابع للجنة بناء السلام بوسعه أن يقوم بدور هام في دعم رؤية الممثل الخاص.

ثالثاً، أود أن أقترح المزيد من مناقشة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المتواضعة والمتوسطة الأجل الممكن تحقيقها في المجالات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي يمكن أن تسترشد بها لجنة بناء السلام عند استئناف مشاركتها وتُسهم في المداولات اللاحقة للمجلس.

أما على المسار المؤسسي فيتمثل أحد الأهداف في إكمال دورة كاملة من الديمقراطية مع نقل السلطة الدستورية للمسؤولين المنتخبين. وبصرف النظر عن المشاركة السياسية الدولية القوية التي تجد فيها لجنة بناء السلام مكاناً طبيعياً لها، ويمكن أن يدعم ذلك الهدف التعاون التقني في مجال الإدارة العامة، وأن يتفق مع مقترحات الممثل الخاص، ويقدم الدعم للحوار السياسي، بما في ذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. أود في هذا الصدد، أن أبرز أهمية استدامة مشاركة جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، بما في ذلك توفير الخبرة الفنية. ويؤدي مجلس الأمن دورا رئيسيا في هذا الصدد بالمساعدة على ضمان احترام نتائج الانتخابات والاستمرار عن كثب في رصد التطورات السياسية بعد الانتخابات.

أما على المسار الاجتماعي والاقتصادي، فيتمثل الهدف في قطع خطوات واسعة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز على الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وينبغي أن يكون بوسع برنامج الأغذية العالمي تصور رحيله من غينيا – بيساو. فالتنوع الاقتصادي المسؤول عنصر رئيسي. من الجوهري تمكين النساء اقتصاديا، فهن يشكلن أكثر من ٨٠ في المائة من القوى العاملة في جني محصول جوز الكاجو. وعلاوة على ذلك، نالت إعجابي التنظيمات النسائية في غينيا – بيساو والطريقة التي يجمعن فيها بين التنوعات الإثنية والطوائف الدينية والانتماءات السياسية في إطار الهدف المشترك المتمثل في التمكين الاقتصادي. ومن الواضح أنهن قوة دافعة هامة في جهود بناء السلام.

أما في ما يتعلق بمسار القطاع الأمني، فالهدف توفير منبر للتنسيق والتخطيط الاستراتيجي للدعم الدولي لتحديث قطاع الأمن. إن تشكيل غينيا – بيساو التابع للجنة بناء السلام بوسعه أن يجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية ويعمق فهم القوى المحركة السياسية والاجتماعية للقيام بدور وتقييم الحاجة إلى آليات الدعم الشاملة لإعادة إدماج المتقاعدين العسكريين في الحوار العسكري السياسي والمدني وفي جهود والمصالحة.

مرة أخرى، وخاصة بعد زيارتي للبلد، أود أن أشدد على أنه على النقيض من الأزمة الحالية، توجد لدى غينيا – بيساو إمكانيات واضحة بوصفها مستقرة ومزدهرة. وباستثمار موارد متواضعة في القدرات الوطنية يمكن تحقيق الكثير.

لقد نالت إعجابي المحادثات التي أجريتها مع موظفين ملتزمين ومثقفين إلى حد كبير، ومع منظمات المجتمع المدني النشطة والزعماء الثقافيين والدينيين الحكماء.

أن مجتمعاً تعددياً وسلمياً نابضا بالحياة مستعدٌ لأن ينهض نهوضاً كاملاً من عقود من الفقر وعدم الاستقرار ويستحق تضامننا القوي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا غاما (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): في المقام الأول، أود بالنيابة عن بلدي أن أهنئكم يا سيدتي الرئيسة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأؤكد لكم دعم بلدي وتعاونه الكاملين. أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، خوسيه راموس – هورتا على إحاطته الإعلامية المفصلة ونشجعه على مواصلة جهوده لتمكين البلد من العودة إلى النظام الدستوري، ومن ثم التصدي للتحديات الرئيسية التي تنتظرنا في ما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. تلك هي الأهداف التي يطمح إليها تحقيقها أبناء شعب غينيا – بيساو.

أرحب أيضا بالبيانات التي أدلى بهما، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل، ورئيس تشكيل غينيا – بيساو التابع للجنة بناء السلام، وبالبيان الذي سيدلي به السفير أنطونيو غوميندي، الممثل الدائم لموزامبيق، وممثل الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

أود أيضاً أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال السفير يوسوفو بامبا، والممثل الدائم لكوت ديفوار والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دعمهم الدؤوب لبلدي طيلة هذه العملية الانتقالية.

أرحب بتعيين السيد كارلوس ماورا من البرازيل، ممثلا خاصا لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، في غينيا – بيساو، ويسرنا جدا أن يجري تعزيز التنسيق بصورة متزايدة على أرض الواقع بين المنظمات الدولية، وخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

منذ الانقلاب الأخير الذي وقع في غينيا – بيساو، في ١٢ نيسان/إبريل ٢٠١٢، ما برحنا ندرك تماما أن ذلك المسار الذي سوف يفضي بنا إلى استعادة النظام الدستوري لن يستغرق وقتاً طويلاً فحسب ولكنه أيضاً ينطوي على تضحيات كبيرة من جانب أبناء شعب غينيا – بيساو، ولا سيما من جانب أضعف شرائح المجتمع، وبالتحديد الشباب والنساء. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن بلدنا يعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة التي يتلقاها من شركائه، وقد عمل شركاؤنا الرئيسيون على تعليق تعاونهم مع بلدنا أو تخفيضه.

أما اليوم، وفي نهاية الرحلة الطويلة التي أغرقت البلد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، فيُحفزنا إيماننا القوي على أن هذه هي المرحلة النهائية من عملية الانتقال. وستنتهي تلك الفترة بطبيعة الحال، مع تحقيق أهم توصيات القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، أي استعادة النظام الدستوري.

بعد مشاورات مع جميع الأحزاب السياسية وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية أصدر الرئيس مرسوماً مؤداه أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية ستُعقد في ١٣ نيسان/إبريل ٢٠١٤، مما يؤكد تأجيل الانتخابات التي كان الأصل مقرر عقدها في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤.

هذا تطور جديد لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يُجسد انعدام الإرادة السياسية من جانب السلطات في البلد، بل بالأحرى تُحفزه شروط موضوعية لم يتم الوفاء بها ضمن الإطار الزمني المستصوب. وعلى سبيل المثال، للتمكن من تحديد أكبر عدد ممكن من الناخبين، ونظرا لما يكتنف تلك العملية من صعوبات لوجستية، استمر التعداد الانتخابي لفترة تزيد قليلا عن شهرين بدلا من ٢١ يوما كما خُطط له في الأصل، وهكذا لم يتم الوفاء بالمواعيد النهائية القانونية المنصوص عليها في قانون الانتخابات في غينيا – بيساو.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه من خلال عملية التعداد تم إحصاء ٩٥ في المائة تقريباً من الناخبين، بما في ذلك الموجودين في الشتات والذين سيتمكنون للمرة الأولى من المشاركة في الانتخابات المقبلة لقادتهم. ويجدر بنا أن نلاحظ أن عملية التسجيل الانتخابي لم يسبق لها قط أن شملت هذا العدد من الناخبين الباعث على الإعجاب.

في ذلك الصدد، أود أن أشكر جميع شركائنا الذين، على الرغم من الظروف الطارئة عندما طُلب إليهم التدخل، مكنوا من خلال مساهماتهم من نجاح هذه العملية. ونأمل أن يكون بوسعنا التعويل على دعمهم خلال فترة ما بعد الانتخابات. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من أن أبرز أمثلة على التضامن والتعاون المقدمين من جمهورية نيجيريا الاتحادية، وتيمور – ليشتي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي من بين جهات أخرى. وفي نهاية عملية الانتقال هذه، نعتقد بأن علاقات التعاون لدينا مع شركائنا التقليديين، بما في ذلك أنغولا والبرتغال والبرازيل وغيرها، سوف تزداد تعزيزاً، مما يمكن من الاستئناف الكامل لعلاقاتنا الودية القائمة على التضامن.

والانتخابات المقرَّر إجراؤها في نيسان/أبريل المقبل ستكون خطوة أولى في التحدي الكبير الذي سيواجهه بلدنا في السنوات القادمة.

وبموازاة الحاجة المُلحّة إلى إصلاح وتحديث قواتنا الدفاعية والأمنية، التي تبقى، بالمناسبة، في طليعة أولوياتنا، تحتاج غينيا – بيساو إلى دعم وثيق من المجتمع الدولي، لكي تنفِّذ إصلاحا واسع النطاق للإدارة العامة، وتُهيئ الظروف الضرورية لتعزيز العدالة، بغية مكافحة الإفلات من العقاب، الذي لا يزال سائدا في مجتمعنا للأسف.

والاستقرار الاجتماعي للبلد سيعتمد إلى حدٍّ كبير، من بين أشياء أخرى، على المستقبل الذي نوفره للشباب والشابّات. وهاتان الفئتان، على الرغم من هشاشتهما، يمكن أن تشكِّلا قطاعين مُربحَين في الاقتصاد، إذا هيَّأنا لهما مُناخا مؤاتيا لتطوير كفاءتهما المهنية.

وتبقى مسألة الاتجار بالمخدرات تحدياً آخر للتغلب عليه. ويبقى بلدي ملتزما بمواصلة جهوده للقضاء على هذه الآفة. إلاّ أنه في ضوء الهشاشة الشديدة لمؤسساتنا الأمنية والقضائية، من بين أمور أخرى، فضلا عن البُعد عبْر الوطني لهذه الظاهرة، يجب توثيق التعاون الإقليمي والدولي. وغينيا – بيساو منفتحة لجميع أنواع التعاون في هذا المجال، لكي تتمكّن من مكافحة ذلك الشر.

وفي هذا السياق، ندعم دعما كاملا توصيات الأمين العام في تقريره الأخير عن الحالة في غينيا – بيساو (S/2014/105)، التي بموجبها ينبغي أن تحظى مرحلة ما بعد الانتخاب بدعم خاص من المجتمع الدولي، بغية إرساء أساس دائم لتنميتنا واستقرارنا.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا امتنان بلدي العميق لأعضاء المجلس وشركائنا، الذين وقفوا دائما إلى جانبنا طوال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل موزامبيق.

السيد غومينديي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم تهانئي الحارة لكم، سيدتي الرئيسة، على تولّي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير، وأن أشكركم على دعوتي إلى المشاركة وإلقاء هذا البيان بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في هذه الإحاطة الإعلامية بشأن الحالة في غينيا – بيساو، وهي عضو في جماعتنا.

إنّ جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ترحب بتقرير الأمين العام الوافي (S/2014/105) عن الوضع الراهن للعملية المؤدية إلى الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في ذلك البلد، وبالمعلومات القيِّمة والمتبصِّرة التي قدّمها معالي السيد أنطونيو باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام في غينيا – بيساو، والتي كان قد جمعها أثناء زيارته الأخيرة إلى بيساو، فضلا عن بيان الممثل الدائم لكوت ديفوار بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

والإحاطات الإعلامية التي قُدِّمت بشأن التطورات الأخيرة في البلد، والتي تابعتها جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية باهتمام شديد، ترسم صورة مختلطة للتقدم المشجِّع المقترن بالمجالات المثيرة للقلق الدائم، التي ينبغي لجميع أصحاب المصلحة أن يواصلوا إيلاءها اهتماماً خاصا.

والاختتام الناجح لعملية تسجيل الناخبين، واعتماد خطة أمنية انتخابية وطنية لعام ٢٠١٤ – الترتيبات الهادفة إلى ضمان إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية موثوقة، وشاملة، وهادئة، وحرة ونزيهة – يشكِّلان تطورا إيجابيا ينبغي أن نحيط به علما.

إننا نرحب بتحضيرات جميع الأحزاب السياسية للمشاركة في الانتخابات، التي يمكن اعتبارها دليلا على التزام متجدد من هذه الأطراف السياسية الوطنية الفاعلة بعدم الرجوع عن عملية إعادة إرساء النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

ونحن ندرك أنّ الفضل في هذه التطورات الإيجابية يعود بمعظمه إلى دعم المجتمع الدولي لشعب غينيا – بيساو في مساعيه لإيجاد حل دائم للأزمة السياسية التي أرساها انقلاب نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ونودّ أن نُشيد بالجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام، السيد خوسي راموس – هورتا، الذي أبلى بلاءً حسنا في إعادة بناء الثقة وتشجيع الاعتدال بين جميع أصحاب المصلحة، عبْر الإدارة، بحماسة وصبر وبراعة، للمسائل العديدة والمعقّدة التي تنشأ في عملية إحلال استقرار بهذا الطابع، بأسلوب متوازن.

ومع أنّ المرء قد يفترض في ظلّ الظروف السائدة أنّ الإبطاء في الانتخابات قد يكون مبرَّرا، فإنه يتعيَّن علينا أن نذكر أننا نواجه التأجيل الثالث على التوالي. وهذا مثير للقلق بشكل خاص في بلد تعرَّض فيه الناس وأخضِعوا لجميع أنواع المعاناة والصدمات منذ بداية الأزمة السياسية الراهنة قبل سنتين. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل إقناع السلطات الحالية بإلحاح إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في الموعد الجديد في ١٣ نيسان/أبريل.

وبالمثل، إنّ التقارير المتكررة حول حلقات التخويف، وانتهاك حقوق الإنسان، وفقدان الإجراءات الملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب والقيود على حرية التعبير والتجمّع، التي تولِّد جوّاً دائما من انعدام الأمن، هي سبب للقلق. وقد كانت هذه الجوانب واضحة بجلاء في ضرب وزير النقل والاتصالات

في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أو الحادث الخطير المتمثل في الصعود القسري لركّاب يحملون وثائق مزوَّرة إلى متن طائرة تابعة للخطوط الجوية البرتغالية في رحلة من بيساو إلى لشبونة في كانون الأول/ديسمبر.

إنّ الحالة الاقتصادية والإنسانية قد تدهورت بشكل كبير، ممّا يشكل تهديدا لعملية إحلال الاستقرار عشية الانتخابات. والإضرابات التي تجري احتجاجاً على عدم صرف الرواتب في قطاعات اقتصادية واجتماعية مختلفة تُثبِت بوضوح الخطورة الكامنة لهذه الحالة.

والحلّ الدائم لهذه المشاكل يستدعي، بين أمور أخرى، الالتزام القوي المتواصل من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين بقضية إحلال الاستقرار السياسي، وبالمزيد من مشاركة المجتمع الدولي في دعم سلطات المستقبل المنتخَبة ديمقراطيا. وعلينا أن نُضافر جهودنا لكي نوفِّر لهذه السلطات، إذا طلبت، وبالتعاون مع منظمات إقليمية ودولية أخرى، الظروف الأمنية التي تمكّنها من تنفيذ الإصلاحات الضرورية في البلد، التي ستُخرج غينيا – بيساو كلّياً ونهائيا من الحلقة المفرغة للاضطرابات المتكررة.

وكجزء من التزام البلدان الناطقة بالبرتغالية تجاه شعب غينيا – بيساو منذ عهد طويل، عيَّنت في كانون الثاني/يناير السفير كارلوس مورا ممثلها الخاص لدى غينيا – بيساو. ويتولّى السفير مورا مسؤولية رصد التطورات والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، كلما كان ضروريا، إلى حين إتمام العملية الانتخابية. وإيفاده، على تواضعه، يشكّل مساهمة ملموسة من جانب البلدان الناطقة بالبرتغالية في جهود المجتمع الدولي، ويُعرب عن شعورنا بالتضامن الدائم مع شعب غينيا – بيساو.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أدعو المجتمع الدولي مجددا إلى مواصلة دعم العملية الانتخابية في غينيا – بيساو، وبدء التحضيرات لمساندة السلطات الشرعية المستقبلية فور انتخابها، في منظور الأمد المتوسط إلى الأمد الطويل. وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وموثوقة، وتنفيذ نتائجها وخضوع القوى العسكرية للسلطات المدنية هي الشروط المطلوبة لعودة النظام الدستوري، انسجاما مع القرارات ذات الصلة التي اتخذتها هذه الهيئة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الدوليين الآخرين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يشرِّفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء الـ ١٥ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإنني أرحب بتقرير الأمين العام المتميّز عن الحالة في غينيا – بيساو، الوارد في الوثيقة S/2014/155، المؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

وقبل كل شيء، بما أنّ هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في شهر شباط/فبراير، فإنني أودّ أن أنقل لكم، سيدتي الرئيسة، تهانئه الحارة على تولّي ليتوانيا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأودّ أن أشكر دولة رئيس الوزراء خوسي راموس – هورتا، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية المتميزة بشأن الحالة في غينيا – بيساو، والأهم، على قيادته في إدارة الأزمة في ذلك البلد.

وبالمثل أود أن أشكر جميع الذين تكلموا قبلي: السفير باتريوتا، والسفير دا غاما، والسفير غومينديي، بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تشارك في الرأي القائل إنه منذ انعقاد الجلسة السابقة للمجلس بشأن غينيا – بيساو (انظر S/PV.7070)، لا تزال الحالة السياسية في البلد تتسم بعدم اليقين الناجم عن تردد قيادة الحكومة الانتقالية في إجراء الانتخابات العامة إيذانا

بنهاية المرحلة الانتقالية، تماشيا مع القرار الذي اتخذته هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبررت الحكومة الانتقالية عدم قدرتها على الالتزام بالجدول الزمني الانتقالي بعدة أسباب، تشمل الافتقار إلى الأموال لتجميع القوائم الانتخابية وتسجيل الناخبين ومسألة الحدود بين المقاطعات، التي يدعون أنها عرقلت إجراء الانتخابات في ظل الظروف المثلى بحلول الموعد المحدد وهو ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد تفاقمت تلك البيئة بالتفاعل فيما بين الأطراف الفاعلة السياسية مما أدى إلى انهيار توافق الآراء بشأن توقيت العملية الانتقالية.

ومع ذلك، تمكنت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وغيره من أعضاء المجتمع الدولي، من تأمين التمويل اللازم لإجراء الانتخابات بصورة سليمة. وانتهت عملية جمع الأموال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الأمر الذي تطلب أن يمدد المجلسُ الشعبي الوطني الفترةَ الانتقالية، عقب مشاورات مكثفة فيما بين الأطراف السياسية الفاعلة الرئيسية. ووافقت السلطات الانتقالية على التمديد فيما بعد وأبلغت رئيس مؤتمر هيئة رؤساء الدول والحكومات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولهذا السبب، لا يبدو ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موعدا واقعيا لإجراء الانتخابات. أود أن أشير إلى أن هذه هي المرة الثانية التي تغير بها الموعد النهائي للعودة إلى النظام الدستوري.

ويجري الآن اقتراح ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موعدا لإجراء الانتخابات العامة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه تم الانتهاء من تسجيل الناخبين في ٨ شباط/فبراير، وسوف تكون قائمة الناخبين متاحة في ٤ آذار/مارس. ومع ذلك، ووفقا للدستور، وينبغي للانتخابات أن تجرى بعد مرور شهرين على نشر قائمة الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألتان محليتان هامتان معلقتين، وينبغي معالجتهما على وجه الاستعجال لتجنب عرقلة العملية الانتخابية.

أولا، وفقا للتقارير الإخبارية ومصادر مقربة من أعضاء ملتزمين في الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر فإن رئيس الوزراء السابق قد عاد إلى بيساو. وتثير هذه الإشاعات عدم ارتياح ملموسا فيما بين السكان، وبعض الأوساط السياسية وعلى المستوى العسكري، الأمر الذي يوحي بأنه لا يمكن ضمان سلامته.

ثانيا، نلاحظ أن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر لم يعقد جمعيته العامة ولم يحدد مرشحا رئاسيا قبل نهاية الفترة التي حددتها اللجنة الانتخابية الوطنية. علاوة على ذلك، فإن بعض أعضاء الحكومة الانتقالية قد أبدوا اهتماما بخوض الانتخابات كمرشحين رئاسيين.

وفي ظل هذه الظروف، ونظرا للوتيرة البطيئة للجهود الجارية التي تهدف إلى إجراء الانتخابات، من الواضح أن السلطات الانتقالية بحاجة حقا إلى مزيد من الوقت لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية. وعلى أية حال، أود أن أقترح أن تقدم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المساعدة الفنية إلى لجنة الانتخابات الوطنية والمديرية العامة لتقديم الدعم الفني لمكتب العملية الانتخابية، في إطار وزارة الشؤون الإدارية في غينيا – بيساو. في هذا الصدد، قام أحد الأفرقة الفنية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتقديم المساعدة الفنية في تنظيم اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ووضع جدول زمني، ومراجعة ميزانية الانتخابات، والإشراف على أنشطة تسجيل الناخبين وتدريب الموظفين الإقليميين في اللجنة الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم الفريق في زيادة التنسيق والتعاون والتآزر بين اللجنة الوطنية والمديرية، بما في ذلك

تنظيم اجتماعات للتنسيق الفني من أجل تبادل الأفكار بشأن تحسين العملية الانتخابية في البلد.

أود أن أشير إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقدم أيضا المساعدة إلى غينيا – بيساو في سياق إصلاح قطاعي الأمن والدفاع. وفي هذا المجال، تم نشر فريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المؤلف من منسق وست خبراء آخرين، بغينيا – بيساو في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولدى الفريق أهداف في الأجلين القصير والطويل ترمي إلى تحديث قطاعي الدفاع والأمن من خلال تحسين الإطار القانوني وبناء القدرات فيما يتعلق بالموارد البشرية والمادية.

فيما يتعلق بحالة إصلاح قطاعي الدفاع والأمن، تم إنجاز ما معدله ١٨ في المائة من إعادة تأهيل تأهيل ثكنات مختارة. ولا تزال المناقشات مستمرة بشأن تنفيذ نظام المعاشات التقاعدية والبدلات لقدامى المحاربين والمتقاعدين. وقد تم تحديد الاحتياجات التدريبية، حيث وُفر التدريب في في مراكز الامتياز التدريبية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أساس احتياجات إعادة تشكيل القوات المسلحة في غينيا – بيساو.

أود أيضا أن أشير إلى أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ملتزمة بدعم غينيا – بيساو من أجل كفالة تحقيق الأمن للانتخابات القادمة. وفي هذا الصدد، عقدت بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو اجتماعات للتنسيق بشأن مسألة الأمن مع رئيس لجنة الانتخابات الوطنية ومفوضيها، جنبا إلى جنب مع الوكالات الأمنية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تعكف بعثة الجماعة الاقتصادية، بالتعاون مع السلطات المحلية ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، على تقديم الدعم للسلطات المحلية لضمان أمن المواد الانتخابية وتوفير الحراسة لها من المستودع المركزي إلى مختلف المناطق والقطاعات، بالتعاون مع لجنة الانتخابات الوطنية، وبرنامج الأمم المتحدة والوكالات الأمنية المحلية. كما تساعد بعثة الجماعة الاقتصادية على إنشاء أفرقة متنقلة لحالات الطوارئ للتدخل في مراكز الاقتراع إذ حاول أفراد أو مجموعات التدخل في سير الانتخابات. كما أنها تساعد على ضمان سلامة مراقبي الانتخابات من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة والوكالات الأخرى التي تطلب ذلك، دون المساس بالمسؤولية الملقاة على عاتق سلطات غينيا – بيساو. وتعمل بعثة الجماعة الاقتصادية على نشر أفرقة متنقلة في القطاعات لتقديم التقارير في الوقت الحقيقي – كل ثلاثين دقيقة – عن الحالة ميدانيا في موقع كل منها، من أجل الإخطار عن وقوع أية حوادث قد تخل بالنظام العام أو يمكن أن تهدد نجاح الانتخابات. وتساعد أيضا في تحديد هوية واعتقال الأفراد أو الجماعات التي تحاول عرقلة الانتخابات، من أجل نقلهم إلى أقرب مركز شرطة أو مركز تابع للحرس الوطني.

أود أن أختتم بياني بدعوة المجتمع الدولي إلى ضم جهوده لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل مساعدة غينيا – بيساو على إجراء، انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية وفي أفضل الظروف، ليتمكن البلد في نهاية المطاف من تحقيق لاستقرار والسلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.